الدلالة النحوية الاحتمالية للفعل الماضي في تفسير (نفائس التأويل)

الأستاذ المساعد الدكتور
حسين علي هادي المحنا
جامعة بابل ـ كلية العلوم الإسلامية

المدرس المساعد
سارة سمير فيصل الجنابي

الدلالة النحوية الاحتمالية للفعل الماضي في تفسير (نفائس التأويل)

The probabilistic syntactic significance of the past tense in the interpretation of the valuable essences of interpretation

الأستاذ المساعد الدكتور
حسين علي هادي المحنا
جامعة بابل – كلية العلوم الإسلامية

Assistant Professor Dr.
Hussein Ali Hadi Muhanna
College of Islamic Sciences / University of Babylon
Qur.husain.ali@uobabylon.edu.iq

المدرس المساعد
سارة سمير فيصل الجنابي

The researcher
Sarah Samir Faisal Al-Janabi

الملخص:

إنَّ تفسير نفائس التأويل من التفاسير التي اهتمت كثيرًا بعرض الوجوه النحويّة سواء للمفردة أو للتركيب؛لأنَّ النص القرآني ذو سياق لغوي متصل في بنية السورة يُكوّن معناه بوساطة تراكيبه المتعددة في جميع آياته، فجاءت هذه الدراسة محاولة الوقوف على الاحتمالات النحويّة التي يسوقها الشريف المرتضى في تفسيره، وأثرها في استجلاء الدلالة الأقوى وصولًا إلى المعنى الظاهري للنصّ المبارك.

الكلمات المفتاحية: الدلالة النحوية، الفعل الماضي، نفائس التأويل.

Abstract:

Interpretation of the value of interpretation is one of the interpretations that have taken great interest in presenting the grammatical faces, whether for the singular or for the composition, because the Qur'an text has a linguistic context connected in the structure of the surah. And its effect on elucidating the strongest significance, leading to the outward meaning of the blessed text.

Keywords : The probabilistic syntactic, past tense, the value of interpretation .

المقدّمة:

الحمد للهِ الأوَّلِ بلا أوّلَ كانَ قبلَه، والآخر بلا آخرَ يكونُ بعده...والصلاةُ والسلامُ على المبعوث رحمة للعالمين، محمد وعلى آلهِ ومَن اتَّبعه إلى يومِ الدين، أمَّا بعد: فلم يكن النحو العربي عِلماً يُعنى بتتبّع علامات الإعراب والبناء فحسب، بل هو عِلمٌ يُعنى أيضاً بمعاني الكلام ومقاصد المتكلمين، فقد درس النحاةُ الأوائل أهميَّة (النحو) في تفسير دلالة النصِّ وبيَّنوا أهميّته في كشف خصائص التركيب ومعانيها، و الدلالة تُعد أحد الركائز المهمة التي بُنيت عليها نظرية النحو العربي.

أولاً: مفهوم الدلالة في اللغة والاصطلاح:

الدلالة في اللُّغة:

الدلالة هي مصدر دلَّ يدلُّ بفتح الدال وكسرها[١]. وقيل: بالضم دُلالة، وبالفتح أشهر[٢]، ودَلَّ يَدُلُّ إذا هَدَى، ومن ذلك قولهم: دَلَلتُ بهذا الطريق دَلالةً، أي عرفتُه[٣]. والدّلالة: ما يتوصّل بها إلى معرفة الشيء، كدلالة الألفاظ على المعنى، والدليل صيغة مبالغة كعالم وعليم، ثم يسمّى الدّال والدّليل دلالة، كتسمية الشيء بمصدره.[٤]

الدلالة في الاصطلاح:

عُرِّفت بأنها "كون الشيء يلزم العلمُ به العلمُ بشيء آخر، والأول الدَّال، والثاني المدلول"[٥].

فالدلالة هي وحدة تقوم على العلاقة المتبادلة بين عنصرين يرتبط أحدهما بالآخر ارتباطاً وثيقاً، وهما الدالُّ من اللفظ أو غيره، وهو الشيء الذي إذا علم بوجوده، استدعى هذا العلمُ انتقالَ الذهن إلى وجود شيء آخر هو المدلول أو المعنى، وهو العنصر الثاني.[٦]

ثانياً: الاحتمال في اللغة والاصطلاح:

الاحتمال في اللغة:

هو مصدر للفعل الخماسي المزيد (احْتَمَلَ)، وجذره اللغوي(حَمَلَ)، وقد ذكر ابن فارس (ت٣٩٥هـ) معنى واحداً لاستعمالاته في اللغة قال: "الحاء والميم واللام أصل واحد يدل على إقلال الشيء، يقال حَمَلْتُ الشيء أَحْمِلُهُ حَمْلاً".[٧]

وقد يأتي (احتمل) بمعنى(حمل) أي بمعنى المجرد، وقد أشار إلى ذلك سيبويه(ت١٨٠هـ) بقوله:" وقد يُبنى على افتعل ما لا يُراد به شيءٌ من ذلك، كما بنوا هذا على أفعلت وغيرِه من الأبنية".[٨]

الاحتمال في الاصطلاح:

ويُعرف الاحتمال بأنَّه: "ما لا يكون تصور طرفيه كافياً بل يتردد الذهن في النسبة بينهما ويراد به الإمكانُ الذهنيُّ"[٩]. بمعنى عدم القطع بصحة طرف دون آخر.

وذهب أبو البقاء الكفوي(ت١٠٩٤هـ) إلى أنَّ الاحتمال "يُستعملُ بمعنى الوهمِ والجوازِ فيكون لازمًا، ويستعمل بمعنى الاقتضاءِ والتَّضمّنِ فيكون متعديًا".(١٠)

وممّا لا شك فيه أنَّ الاحتمالات التي ترد إلى ذهن المجتهد أو الفقيه؛ إنما ترد نتيجة لدواعٍ أو مسوغات أدت لها فمنها ما كان مقبولًا ومنها ما كان مردودًا، وهذه الاحتمالات منها حقيقي وموجود في الواقع ومنها إضافي،ومعرفة ذلك متوقف على معرفة الأسباب المؤدية إلى هذه الاحتمالات، وعند معرفة السبب يصبح بالإمكان تصور المسبب.(١١)

ثالثاً: دلالة الفعل:

صنف النحويون الجمل بالاعتماد على ما يتصدرها، فإذا كان صدر الجملة اسمًا فهي جملة اسمية، وإذا كان فعلاً فهي جملة فعلية، أما إذا كان صدر الجملة ظرفًا أو جارًا ومجرورًا فقد عدت جملة ظرفية.(١٢)

وذهب الزمخشري(ت٥٣٨هـ) إلى أنَّ الفعل ما دلَّ على اقتران حدث بزمان(١٣). ويرى أبو البركات الأنباري(ت٥٧٧هـ) أنَّ الفعل كل لفظة دلت على معنى تحتها مقترن بزمان محصّل.(١٤) أما تقسيم الأفعال إلى ثلاثة أزمنة فنجد أنَّ كمال الدين أبو البركات(ت٥٧٧هـ) قد قال: كانت الأفعال ثلاثةً:(ماضٍ، وحاضر ومستقبل)؛لأنَّ الأزمنة ثلاثة، ولَما كانت ثلاثة وجب أن يكون الأفعال ثلاثة.(١٥)

الدلالة النحوية الاحتمالية للفعل الماضي:

إنَّ الدلالة الزمنية للفعل الماضي جاءت لتدلَّ على أصل وضعهِ بصيغتهِ الصرفية، وليست هناك دلالات زمنية محولة عن هذه الصيغة، وحدَّ النحاة الفعل الماضي بأنَّه :" ما دلَّ على حدوث فعل قبل زمن التكلم"(١٦). وعرَّف ابن يعيش(ت٦٤٣هـ) الفعل الماضي بقولِهِ: "الماضي ما عُدِمَ بعد وجوده فيقع الإخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده"(١٧)، ويُلحظ أنَّ ابن يعيش يجعل الزمن محورًا مركزيًا في الفعل.

وبيَّن سيبويه(ت١٨٠هـ) بناء الفعل الماضي بقولهِ: "أما بناء ما مضى فـ: ذهب، وسمع، ومكث، وحمد"(١٨)، وقال إبراهيم بركات: إنَّ "الفعل الماضي مبنيّ دائمًا، حيث لا يتأثر بما يسبقه من أدوات، ويجعل جمهور النحاة بناء الفعل الماضي على الفتح دائمًا، سواء أكانَ ظاهرًا؛ إذا نطق آخرهُ بالفتح، أم كانَ مقدرًا؛ إذا نطق آخرهُ بغير الفتح".(١٩)

وأما سبب اختيار الفتحة لتكون علامة بناء الفعل الماضي فقد قال أبو البركات الأنباري(ت٥٧٧هـ):" إنَّ الفتحة أخف الحركات، فلما وجب بناؤه على حركة وجب أن يبنى على أخف الحركات".(٢٠)

وأوضح ابن هشام(ت٧٦١هـ)بناء الفعل الماضي على الفتح إذ قال:"إنَّه يبنى على الفتح في ثلاثة مواضع، هي: في حال عدم اتصاله بشيء أي يكون مجردًا من ضمائر الرفع و واو الجماعة، وعند اتصاله بألف الاثنين، وكذلك في حال اتصاله بتاء التأنيث الساكنة".(٢١)

وأنَّ الفعل الماضي "يُبنَى على السكونِ إذا أسند إلى ضمير رفع بارز متحرك، حيث الماضي المجرد يبنى من ثلاثة متحركات(فتح، حسب، شرح، فهم، أكل...)، فعندما يسند إلى متحرك تتوالى أربعة متحركات، تثقل في النطق، فيتخلص من ذلك ببناء الماضي على السكون"(٢٢)، ويبنى على الضم "إذا أسند إلى واو الجماعة، وهي الضمير الدالّ على الغائبين، وتكون واو مدّ فيلزم ما قبلها أن يكون مضموماً حتى تنطق واو المدّ نطقًا سليمًا".(٢٣)

ومما جاء في تفسير السيد المرتضى(ت٤٣٦هـ) متناولاً الفعل الماضي في التأويل قولِهِ تعالى:﴿ فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾(مريم:٢٩)، إذ ذكر المرتضى في قولِهِ تعالى: ﴿ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ وجهين، الأول: "هو كلام مبنيّ على الشرط والجزاء، مقصود به إليهما؛ والمعنى: من يكن في المهد صبياً، فكيف نكلّمه! وَوضِع في ظاهر اللفظ الماضي موضع المستقبل؛ لأن الشارط لا يشرط إلّا فيما يستقبل، فيقول القائل: إن زرتني زرتك؛ يريد إن تزرني أزرك؛ قال تعالى:﴿ إِن شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ ﴾ (الفرقان: ١٠) يعني إن يشأ يجعل".(٢٤)

أما الزجاج (ت٣١١هـ) فقد سَبَقَ المرتضى إلى هذا الوجه إذ قال:"أجود الأقوال أن يكون (مَن) في معنى الشرط والجزاء فيكون المعنى: من يكن في المهد صَبِيًّا – ويكون (صَبِيًّا) حالاً– فكيف نكلمه. كما تقول من كان لا يسمع ولا يعقل فكيف أخاطبه".(٢٥)

وقد أشار المرتضى في هذا الموضع إلى ما قاله قطرب(ت٢٠٦هـ) وهو: أنَّ (كَانَ) هنا بمعنى صار؛ فكأن المعنى: وكيف نُكلّم مَن صار في المهد صبياً، واستشهد لذلك بقول زهير:

أجزتُ إليه حُرّةً أرْحَبيّة

وقد كَان لوْنُ اللّيل مثلَ الأَرْنْدَج(٢٦).(٢٧)

وتابع القرطبي رأي المرتضى، قال:"والصحيح أنَّ مَن في معنى الجزاء وكان بمعنى(يكن) والتقدير: مَن يكن في المهد صبيًّا فكيف نكمله؟ كما تقول: كيف أُعطي مَن كان لا يقبل عطّيةً. أي مَن كان لا يقبل".(٢٨) ويرى القرطبي أنَّ الماضي قد يُذكر بمعنى المستقبل في الجزاء ومنه قوله تعالى:﴿ تَبَارَكَ الَّذِي إِن شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾(الفرقان:١٠) أي: إن يشأ يجعل، وراح القرطبي يعرض هذا الوجه على لغة العرب وهو قولهم: مَن كان إليَّ منه

إحساناً كان إليهِ مني مثلُهُ، أي: مَن يكن منه إليّ إحسان يكن إليه مني مثله.(٢٩)

وذكر المرتضى وجهًا آخر في الآية وهو:أنَّ(كَانَ) وإن أريد بها الماضي فقد يراد بها الحال والاستقبال؛ كقوله تعالى:﴿كُنتُمْ خَيْرَأُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾(آل عمران:١١٠)، أي أنتم كذلك، وقوله تعالى:﴿هَلْ كُنتُ إِلَّابَشَرًا رَّسُولًا﴾(الإسراء:٩٣). ويرى أنَّ ما يقوي هذا المذهب قوله تعالى:﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾(المائدة: ١١٠)؛ وقولهم في الدعاء: غفر الله لك، وأطال بقاك! وما جرى مجرى ذلك.(٣٠)

وتبدّى لنا أنَّ المرتضى يذكر أحياناً ما يقوي الوجه الذي يسعى إلى إظهاره والعناية به وربما ترجيحه ووسيلته إلى هذا النّص القرآني والشاهد الشعري وكلام العرب، قال:"ومما يقوي مذهب مَن وضع لفظة الماضي في موضع الحال والاستقبال قوله تعالى:﴿إِذْقَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾(المائدة:١١٠) وقوله تعالى:﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ﴾(الأعراف:٤٤) وقولهم في الدعاء: غفر الله لك، وأطال بقاك ما جرى مجرى ذلك".(٣١)

ويرى المرتضى أنَّ معنى ذلك يفعل الله ذلك بك، إلا أنَّه لمّا أمن اللبس وضع لفظ الماضي في موضع المستقبل، وهو كقول الشاعر:

فأدركتُ مَن قد كان قبلي ولم أَدَعْ

لِمَن كان بعدي في القصائد مَصنَعا.(٣٢)

أراد: لِمَن يكون بعدي.(٣٣)

أمّا أبو عبيدة(ت٢٠٩هـ) فيرى أنَّ:" لـ(كان) مواضع، فمنها لما مضى، ومنها لما حدث ساعته وهو: كيف نكلم من حدث في المهد صبيا، ومنها لما يجيء بعد في موضع (يكون) والعرب تفعل ذلك، قال الشاعر:

إن يسمعوا ريبة طاروا بها فرحا

منى وما يسمعوا من صالح دفنوا.(٣٤)

أي: يطيروا ويدفنوا. ومما جاء في الذكر الكريم:﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾(النساء:١١١)أي: فيما مضى والساعة، وفيما يكون ويجيء، و(كان) أيضا زائدة ولا تعمل في الاسم، وأنشد الفرزدق:

فكيف إذا رأيت ديار قوم

وجيران لهم كانوا كرام.(٣٥)

والمعنى: وديار جيران كرام كانوا"(٣٦). أي أنَّ (كان) للغو، والمعنى في الآية هو: كيف نكلم مَن في المهد صبياً؛ وذلك لأنَّ كل رجل قد كان في المهْدِ صَبِيًّا، ولكن المعنى كيف نكلم من في المهد صَبيًّا لا يَفهمُ، ولا ينطق لسانه بالكلم. وتبيَّن لنا أنَّ المرتضى لم يذكر هذا الوجه ولم يلتفت إليه على أنَّ النحاس ذكر هذا الوجه وذهب إلى أنَّ النحويين احتاجوا إلى هذه التقديرات؛لأنَّ الناس كلهم كانوا في ألمهد صبياناً

ولابُدَّ من أن يبقّ عيسى(عليه السلام) بشيءٍ منهم، ونقل النحاس عن سيبويه أنَّه كان يقول بزيادة كان وحكى النحويون: ما كان أحسن زيداً، وقالوا على إلغاء كان.(٣٧)

وترى الباحثة أنَّ العلماء كانوا على فريقين منهم من أنكر هذا الوجه كأبي حيان الأندلسي الذي وصف هذا الوجه بالبعيد جداً(٣٨). ومن المحدثين الدكتور حامد كاظم عباس الذي يرى أنَّ حمل الكلام على الشرط والجزاء لا يخلو من التكلف لإفتقاره إلى محذوف وحمل الكلام على غير الحذف أولى.(٣٩)

ولا يمكن الركون إلى هذا الوجه أو تضعيفه وقد قال به كبار العلماء وهو رأي الفراء والزجاج وكثير من العلماء وذكروا شواهدَ من النَّص القرآني والشعر العربي تعزّز هذا الوجه وتقويه.(٤٠)

دليلنا إلى هذا رأي الزجاج: "وهو أن الأجود أن تكون مَن شرطية لا موصولة ولا موصوفة أي: مَن كان في المهد فكيف نكلمه وهذا كما يُقال: كيف أعظ مَن لا يعمل بموعظتي والماضي بمعنى المستقبل في باب الجزاء فلا إشكال في ذلك".(٤١)

ومما وقف عنده السيد المرتضى قوله تعالى: ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبۡنِي مِنۡ أَهۡلِي وَإِنَّ وَعۡدَكَ ٱلۡحَقُّ وَأَنتَ أَحۡكَمُ ٱلۡحَٰكِمِينَ ﴿٤٥﴾ قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيۡسَ مِنۡ أَهۡلِكَۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيۡرُ صَٰلِحٖۖ فَلَا تَسۡـَٔلۡنِ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦٓ عِلۡمٌۖ إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ ﴾(هود:٤٥-٤٦)، إنَّ للسيد المرتضى رؤية منهجية أعانته في كيفية إنشاء كُتبه إذ له أسلوب أخاذ يأسر السامع والمتلقي على حدٍ سواء، إذ نجده يحتمل في تأويل الآية عِدة وجوه:أولها: "أنَّ نفيه لأن يكون من أهله لم يتناول نفي النّسب، وإنّما نفى أن يكون من أهله الذين وعد بنجاتهم؛ لأنّه (عز وجل)كان وعد نوحاً (عليه السلام) بأن ينجّي أهله، ألا ترى إلى قوله: ﴿قُلۡنَا ٱحۡمِلۡ فِيهَا مِن كُلّٖ زَوۡجَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ وَأَهۡلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيۡهِ ٱلۡقَوۡلُ ﴾(هود:٤٠)، فاستثنى تعالى من أهله من أراد إهلاكه بالغرق! ويدلّ عليه أيضاً قول نوح:(إنَّ ابني من أهلي وإنَّ وعدك الحق)، وعلى هذا الوجه يتطابق الأمران ولا يتنافيان؛ وقد روي هذا التأويل عن ابن عباس وجماعة من المفسرين"(٤٢)،وذكر الطبري(ت٣١٠هـ) أنَّ هذا الوجه هو الأولى بالصواب عنده(٤٣).وتتفق الباحثة معه في هذا الرأي؛ لأنَّ قوله(عليه السلام):(إنَّ ابني من أهلي) هو دليل على كونه لم يتناول نفي النسب.

وتبدى لنا أنَّ ابن أبي زمنين(ت٣٩٩هـ) قد سبق المرتضى إلى هذه الدلالة وهي أنَّه ليس من أهلك الذين وعدتك أن أنَّجيهم.(٤٤) وتابع السمعاني(ت٤٨٩هـ) المرتضى في هذه الدلالة قال:"ليس من أهلك الذين وعدتك أن أنجيهم".(٤٥) ومما يعزز هذا الوجه ما ذكره

الزمخشري وهو أنَّه ابنه من أهله أي من بعض أهله؛ لأنَّه كان ابنه من صلبه.(٤٦)

أمّا الوجه الثاني فهو:" أن يكون المراد بقوله تعالى:(ليس من أهلك) أي أنه ليس على دينك؛ وأراد تعالى أنّه كان كافراً مخالفاً لأبيه؛ فكفره أخرجه من أن يكون له أحكام أهله؛ ويشهد لهذا التأويل قوله تعالى على طريق التعليل:(إنَّه عَمَلٌ غَيرُ صالحٍ)، فبيّن تعالى أنّه إنّما خرج عن أحكام أهله لكفره وسيّئ عمله، وقد رُوِي هذا التأويل أيضاً عن جماعة من المفسّرين؛ وحُكي عن ابن جريج أنه سُئِل عن ابن نوح فسبّح طويلاً ثمّ قال لاإله إلّا الله! يقول تعالى:(وَنَادَى نُوحٌ ابنه) وتقول: ليس منه! ولكنه خالفه في العمل فليس منه من لم يؤمن. وروي عن عكرمة أنّه قال: كان ابنه ولكنه كان مخالفاً له في النية والعمل؛ فمن ثم قيل:(إنَّهُ لَيسَ مِنْ أَهلِكَ)".(٤٧)

والوجه الثالث ألذي ذكره المرتضى هو:" أنّه لم يكن ابنه على الحقيقة؛ وإنّما ولد على فراشه، فقال(عليه السلام): إنّه ابني على ظاهر الأمر؛ فأعلمه الله تعالى أنّ الأمر بخلاف الظاهر، ونبّهه على خيانة امرأته؛ وليس في ذلك تكذيب لخبره؛ لأنّه إنّما أخبر عن ظنّه، وعمّا يقتضيه الحكم الشرعيّ، فأخبره الله تعالى بالغيب الذي لايعلمه غيره؛ وقد روي هذا الوجه عن الحسن وغيره. وروى قتادة عن الحسن أنّه قال: كنت عنده؛ فقال:(ونادى نوح ابنه)، لعمر الله ما هو ابنه- أي: كان الحسن يَحْلِف أنَّه ليس ابنهُ لِصلبِهِ- ،قال: فقلت: يا أبا سعيد؛ يقول الله:(ونادى نوحٌ ابنهُ) وتقول:ليس بابنه! قال: أفرأيت قوله:(ليس من أهلك)؟ قال: قلت معناه: ليس من أهلك الذين وعدتك أن أنجّيهم معك، ولا يختلف أهل الكتاب أنه ابنه، فقال: أهل الكتاب يكذبون؛ وروى عن مجاهد وابن جريج مثل ذلك".(٤٨)

واستبعَّد أبو جعفر الطبري هذا الوجه إذ قال: كان ابنه؛ لأن الله تعالى قد أخبر نبيه محمدًا(ﷺ) أنه ابْنه فقال:(ونادى نوح ابنه)، وغير جائز أن يخبر أنَّه ابنه فيكون بخلاف ما أخبر، وليس في قوله: (إنه ليس من أهلك)، دلالةٌ على أنه ليس بابنه(٤٩). ونلحظ أنَّ المرتضى قد تابعه في هذا،إذ قال:"وهذا الوجه يبعد إذ فيه منافاة للقرآن؛ لأنّه تعالى قال:(ونادى نوح ابنه)، فأطلق عليه اسم البنوّة؛ ولأنّه أيضاً استثناه من جملة أهله بقوله تعالى:(وأهلَكَ إلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ القولُ)؛ ولأنّ الأنبياء(عليهم السلام) يجب أن ينزّهوا عن مثل هذه الحال؛لأنّها تعرّ وتشين وتغضّ من القدر"(٥٠). ووافقهم في هذا الزمخشري(ت٥٣٨هـ)(٥١)، وابن عطية(ت٥٤٢هـ) إذ قال: هذا تأويل لا يتجه من جهة المعنى، و إن القول بأن الولد كان لغية وولد فراش خطأ محض. (٥٢)

ونلحظ أنَّ المرتضى يذكر الوجوه التي تحتملها الآية المباركة ثم يستبعد ما يراه لا يتفق مع ما

جاء به القرآن الكريم من ذلك ما ذكره في قولِهِ تعالى:﴿مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُوا۟ يُبْصِرُونَ ﴾(هود:٢٠). قال:"والوجه الثالث...وتقدير الكلام: أولئك وآلهتهم لم يكونوا معجزين في الأرض يُضاعف لهم العذاب، ثم قال مخبراً عن الآلهة ﴿مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُوا۟ يُبْصِرُونَ ﴾ وهذا الوجه يُروى عن ابن عباس(رحمة الله عليه) وفيه أدنى بُعد".(٥٣)

ويذكر المرتضى أوجه عِدة في جواب مَن يسأل ويقول: أنَّ الله تعالى أمر الملائكة بالسجود لآدم بعد خلقه وتصويره قوماً خوطبوا بذلك، فمن المخاطبون في قوله تعالى:﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ ﴾(الأعراف:١١)، فإن كان هؤلاء المخاطبون من ذرّية آدم فهذا الأمر مستحيل، وإن كان من غير ذرّية آدم، فيحتاج الى دليل.(٥٤) أجاب المرتضى فقال: أنَّ هذه الآية "لقوم ليسوا من نسل آدم (عليه السلام) بل للجنّ وغيرهم من خلق الله تعالى، وعلى هذا الجواب تسقط الشبهة".(٥٥)

والجواب الآخر:"أن يكون قوله تعالى:﴿خَلَقْنَٰكُمْ ﴾ لم يرد به الإيجاد والأصلات وإن كان الخطاب به لبني آدم، وإنما أراد تعالى التقدير. وعلى هذا المعنى حمل قوم من العلماء قوله تعالى:﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾(الصافات:٩٦). بمعنى أنّه تعالى قدرها وعلم كيفيتها وأحوالها وسوء الخلق الإيجاد والإحداث وقد يسمّى أحدنا بأنّه خالق للأديم وإن لم يكن محدثا ولا موجدا، فالشبهة أيضا ساقطة عن هذا الجواب".(٥٦) وأجاز الماتريدي(ت٣٣٣هـ)هذا الوجه إذ قال:"أن قوله:(وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ) أي: قدرناكم من ذلك الأصل؛ لأن الخلق هو التقدير؛ كما تقول: أنا خلقته، أي: قدرته، (خَلَقْنَاكُمْ):أي قدرناكم جميعًا من ذلك الأصل والكيان، وقد قلنا للملائكة (اسْجُدُوا لِآدَمَ)".(٥٧)

وأجاب المرتضى ردًّا على مَن قال: إن الجواب الذي ذكرتموه المبني على أنّ قوله تعالى:﴿خَلَقْنَٰكُمْ ﴾ لم يعن به البشر وإنّما عني به غيرهم، مخالف أيضاً للظاهر. بقولِهِ: "أنّه ليس الظاهر من قوله تعالى:﴿خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ﴾ ينبغي أن يكون متوجهاً إلى بني آدم دون غيرهم من العقلاء. والظاهر من قوله تعالى:﴿ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾ يقتضي ترتّب القول على الخلق والتصوير".(٥٨)

ويرى أبو جعفر الطبري أنَّ "أولى الأقوال بالصواب قول من قال: تأويله:(ولقد خلقناكم)، ولقد خلقنا آدم(ثم صورناكم)، بتصويرنا آدم، وإنما قلنا هذا القول أولى الأقوال في ذلك بالصواب؛ لأن الذي يتلو ذلك قوله:(ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم)، ومعلوم أن الله تبارك وتعالى قد أمر الملائكة بالسجود لآدم، قبل أن

يصوِّر ذريته في بطون أمهاتهم"[٥٩]. وتابعه الزجاج إلى هذا.[٦٠]

ونقل الماتريدي(ت٣٣٣هـ) قول الحسن:"(خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ) أراد آدم خاصة؛ لأنه قال: (خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ) وأخبر: أنه أمر الملائكة بالسجود لآدم بعد الخلق، ولو كان المراد منه نحن، لكان السجود بعد خلقنا، وقد كان السجود قبل ذلك". [٦١]

ونقل السمين الحلبي رأياً نسبه للقاضي أبي يَعْلَى(ت٤٥٨هـ) وهو: أن يكون الخِطَابُ لِبَني آدَمَ إِلَّا أَنَّهُ على حَذْفِ مُضَافٍ، التَّقدِيرُ: ولَقَدْ خَلَقنَا أَرْواحَكُم ثُمَّ صوَّرنَا أَجسامَكم[٦٢]. وقد وصف السمين الحلبي هذا القول بالغريب.[٦٣]

أما (ثم) في الآية فقد ذكر المرتضى أنَّ أهل العربية أجمعوا على أنّ (ثم) توجب في العطف الترتيب دالّة على التعقيب[٦٤]، وقد قال قوم: أنّ لفظة (ثم) في قوله تعالى:﴿ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ لم يأت لترتيب الجواب الأمر بالسجود على الخلق والتصوير، لا الأمر هو المرتّب عليها. وهذا الجواب وإن كان مسقطاً للشبهة، فإنّه مخالف للظاهر؛ لأنّ ظاهر الكلام يقتضي أن الأمر بالسجود هو المرتّب لا للإعلام. ألا ترى أنّ القائل إذا قال: ضربت زيداً ثم عمراً، فإن الظاهر من كلامه يقتضي أنّ ضرب عمر وهو المرتّب على ضرب زيد. وعلى هذا أجاز المرتضى أن يكون ضرب عمرو متقدماً على ضرب زيد، وإنّما أدخل لفظة (ثم) لإعلام ترتّب الضرب على الضرب ومعلوم خلاف ذلك.[٦٥]

وتبدّى لنا أنَّ المرتضى قد استعان بالأمثلة المصنوعة في مؤلفه لتوضيح فكرة أو لإثبات رأي وهذا هو منهجه في الاستشهاد في مواضع كثيرة منها قوله:" ونظيره أنّ زيداً في الدار وعمرو، فيرفع عمرو على موضع(أنّ) وما عملت فيه لأنّ ذلك موضع رفع، ومثله مررتُ بزيد وعمراً وذهبتُ إلى خالدٍ وبكراً"[٦٦]، وقوله:" وهذا يجري مجرى قول أحدنا لغيرهِ: أفعلتَ كذا وكذا، وهو يعلم أنَّه لم يفعله ويكون مراده تقريع مَن ادّعى ذلك عليه".[٦٧]

ويرى الأخفش(ت٢١٥هـ) أنَّ "(ثُمَّ) في معنى الواو ويجوز أن يكون معناه (لآدَم) كما تقول للقوم:(قَدْ ضَرَبْناكُم) وانَّما ضربت سيدهم".[٦٨]وخطأ الزجاج(ت٣١١هـ) رأي الأخفش(ت٢١٥هـ) بقولِهِ:" زعم الأخفش أنَّ (ثم) في معنى الواو، وهذا خطأ لا يجيزه الخليل(ت١٧٠هـ) وسيبويه وجميع من يوثق بعربيته، إنما ثم للشيءِ الذي يكون بعد المذكور قبله لا غير".[٦٩]

غير أنَّ الطبري قال:"(ثم) في كلام العرب لا تأتي إلا بإيذان انقطاع ما بعدها عما قبلها، وذلك كقول القائل:(قمت ثم قعدت)، لا يكون(القعود) إذ عطف به بـ(ثم) على قوله:(قمت) إلا بعد القيام. ولو كان العطف في

ذلك بالواو، جاز أن يكون الذي بعدها قد كان قبل الذي قبلها".[٧٠] ولم يجز قول مَن قال:" أنه من المؤخر الذي معناه التقديم، وزعم أن معنى ذلك: ولقد خلقناكم، ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم، ثم صورناكم. وذلك غير جائز في كلام العرب، لأنها لا تدخل(ثم) في الكلام وهي مرادٌ بها التقديم على ما قبلها من الخبر، وإن كانوا قد يقدِّمونها في الكلام، إذا كان فيه دليل على أن معناها التأخير".[٧١]

ومن خلال اطلاع الباحثة على أراء العلماء والمفسرين في هذه الآية ترى أنَّ الوجه الراجح هو رأي الحسن إذ قال:" قوله:(خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ) أراد آدم خاصة؛ لأنه قال:﴿ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ ﴾أخبر:أنه أمر الملائكة بالسجود لآدم بعد الخلق، ولو كان المراد منه نحن، لكان السجود بعد خلقنا".[٧٢] فالمراد هو آدم(عليه السلام) خاصة ودلَّ على ذلك قوله تعالى للملائكة (اسْجُدُوا لِآدَمَ). أما ثم فقد أفادت الترتيب في الآية والإخبار(الإعلام).

وفي قولِهِ تعالى:﴿ فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾ (طه:٧٨)، قال المرتضى: إن سأل سائل: ما الفائدة في قوله:﴿ مَا غَشِيَهُمْ ﴾،وقوله:﴿ فَغَشِيَهُم ﴾ يدل عليه، ويستغنى به عنه، لأنَّ ﴿ فَغَشِيَهُم ﴾ لا يكون إلّا الذي غشيهم؟ فيجيب المرتضى بعِدة أجوبة: أحدها: أن يكون المعنى: فغشيهم من اليمّ البعض الذي غشيهم؛ لأنّه لم يغشهم جميع مائه، بل غشيهم بعضه، فقال تعالى:﴿ مَا غَشِيَهُمْ ﴾؛ ليدلّ على أنّ الذي غرّقهم بعض الماء، وأنّهم لم يغرقوا بجميعه؛ هذا الوجه حكي عن الفرّاء وذكره أبو بكر الأنباريّ، واعتمده.[٧٣] واليم: هو البحر الَّذي لا يُدْرَكُ قَعره ولا شَطاه[٧٤]، قال الشاعر:

وبَنَى تُبّعٌ علي اليمّ قصراً
عالياً مُشرفاً على البُنيان.[٧٥]

أمّا الوجه الثاني الذي احتمله السيد المرتضى فهو:"أن يكون المعنى:فغشيهم من اليمّ ما غشى موسى وأصحابه؛ وذلك أن موسى (عليه السلام) وأصحابه، وفرعون وأصحابه سلكوا جميعا البحر، وغشيهم كلّهم؛ إلاّ أنّ فرعون وقومه لما غشيهم غرّقهم، وموسى(عليه السلام) وقومه جعل لهم في البحر طريقًا يبسًا، فقال تعالى: فغشي فرعون وقومه من ماء اليم ما غشى موسى وقومه، فنجا هؤلاء، وهلك هؤلاء".[٧٦]

وقد أوضح المرتضى هذا الوجه بقولِهِ على التأويل تكون الهاء في قوله:(ما غَشِيَهُمْ) كناية عن غير من كنّي عنه بقوله:(فَغَشِيَهُمْ)؛ لأن الأولى كناية عن فرعون وقومه، والثانية كناية عن موسى وقومهِ.[٧٧] وإلى هذا الرأي ذهب السمعاني(ت٤٨٩هـ).[٧٨]

وذهب ابن عطية الأندلسي إلى أنَّ "قوله:(ما غَشِيَهُمْ) إبهام أهولُ من النَّص على قدر(ما)،

وهو كقوله:﴿ إِذۡ يَغۡشَى ٱلسِّدۡرَةَ مَا يَغۡشَىٰ ﴾(النجم: ١٦).(٧٩)

وأما الوجه الثالث في الآية هو:" أنه غشيهم من عذاب اليمّ وإهلاكه لهم ما غشي الأمم السالفة من العذاب والهلاك عند تكذيبهم أنبياءهم، وإقامتهم على ردّ أقوالهم والعدول عن إرشادهم، والأمم السالفة؛ وإن لم يغشهم العذاب والإهلاك من قبل البحر، فقد غشيهم عذاب وإهلاك استحقوهما بكفرهم وتكذيبهم أنبياءهم، فشبّه بينه وبين هؤلاء من حيث اشتمال العذاب على جميعهم عقوبة على التكذيب".(٨٠)

نلحظ أنَّ منهج السيد المرتضى في التأويل قائم على تقليب الوجوه الممكنة والمحتملة بهدف الوصول إلى المعنى القريب من النص كما أنَّ لتعدد هذه الوجوه هدفا آخر يكمن في إقناع المعارضين أو المخالفين فكلما زادت الحجج كان أدعى للحق وأظهر للبينة إذ وجدتُ أنَّ المرتضى قد أبدى تفوقا في هذا الشأن فقد أعانه على ذلك مقدرته العقلية بوصفهِ متكلما خبيرا بأصول الكلام وفنونه.

أما الوجه الرابع في تأويل الآية فهو:"أن يكون المعنى: فغشيهم من قبل اليم ما غشيهم من العطب والهلاك؛ فتكون لفظة(غَشِيَهُمْ) الأولى للبحر والثانية للهلاك والعطب اللذين لحقاهم من قبل البحر".(٨١)

ويمكن في الآية وجه آخر لم يُذكر فيها قال عنه المرتضى أنَّ هذا الوجه يليق بمذاهب العرب في استعمال مثل هذا اللفظ،"وهو أن تكون الفائدة في قوله تعالى:(ماغَشِيَهُمْ) تعظيم الأمر وتفخيمه؛ كما يقول القائل: فعل فلان ما فعل، وأقدم على ما أقدم، إذا أراد التفخيم وكما قال تعالى:﴿وَفَعَلۡتَ فَعۡلَتَكَ ٱلَّتِي فَعَلۡتَ ﴾(الشعراء:١٩)،وما يجري هذا المجرى؛ ويدخل في هذا الباب قولهم للرجل: هذا هذا، وأنت أنت. وفي القوم: هم هم؛ قال أبو خراش الهذلي:

رَفَوني وقالوا: ياخُوَيْلدُ لا تُرَع

فقلت، وأنكرت الوجوه: هم هم.(٨٢)

وقال أبو النجم:

أنا أبو النّجم، وشعري شعري.(٨٣)

كل ذلك أرادوا تعظيم الأمر وتكبيره(٨٤) ".(٨٥)

وذهب السمين الحلبي إلى أنَّ:" قوله:(مَاغَشِيَهُمْ) فاعلُ(غَشِيَهم)، وهذا من باب الاختصار وجوامعِ الكَلِمِ التي يَقِلُّ لفظُها ويكثُر معناها أي: فغشِيَهم ما لا يَعْلم كُنْهَه إلاَّ اللهُ تعَالى. وقرأ الأعمش:(فَغَشَّاهم) مضعَّفاً. وفي الفاعل حينئذٍ ثلاثةُ أوجه، أحدها: أنه(ما غَشَّاهم) كالقراءةِ قبله. أي: غَطَّاهم من اليَمِّ ما غَطَّاهم.والثاني:هو ضميرُ الباري تعالى أي: فَغَشَّاهم اللهُ. والثالث: هو ضميرُ فرعونَ لأنه السببُ في إهْلاكهم. وعلى هذين الوجهين فـ(ماغَشَّاهم) في محلِّ نصبٍ مفعولاً ثانياً".(٨٦)

وتبدّى لنا أنَّ الوجوه التي ذكرها المرتضى لم يسبقه إليها المفسرون وقد انفرد بذكرها وهذا ينمُّ عن قدرةٍ فائقةٍ في التحليل والتفسير وسعة إطلاع فيما يحتمله نظم القرآن الكريم من دلالات ومعانٍ.

ومن الآيات القرآنية التي وقف عندها السيد المرتضى قوله تعالى:﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا ﴾(الإسراء: ١٦)،إذ يرى أنَّ في الآية وجوهاً من التأويل، أوّلها: أنّ الإهلاك قد يكون حسناً وقد يكون قبيحا، فإذا كان مستحقاً أو على سبيل الامتحان كان حسناً، و يكون قبيحاً إذا كان ظلماً، فتعلّق الإرادة به لا يقتضي تعلّقها به على الوجه القبيح، ولا ظاهر للآية يقتضي ذلك، وموضع الشبهة في الآية أن يقال:أيّ معنى لتقدّم الإرادة؟ فإن كانت متعلّقة بإهلاك مستحقّ بغير الفسق المذكور في الآية فلا معنى لقوله تعالى:(إذا أردنا أمرنا)، وإن كانت الإرادة متعلّقة بالإهلاك بمخالفة الأمر المذكور في الآية فهذا الذي تأبونه؛لأنّه يقتضي أنّه تعالى مريد لإهلاك من لم يستحقّ العقاب. وأجاب المرتضى عن ذلك: أنّه تعالى لم يعلّق الإرادة إلّا بإهلاك المستحقّ بما تقدّم من الذنوب، والذي حسّن قوله تعالى:(وإذا أردنا أمرنا)، ففي تكرار الأمر بالطاعة والإيمان إعذار إلى العصاة، وإنذار لهم، وإثبات للحجّة عليهم؛ حتّى يكونوا متى خالفوه وأقاموا على العصيان بعد تكرار الوعيدوالإنذار ممّن يحقّ عليه القول،وتجب عليه الحجّة؛ ويشهد بصحّة هذا التأويل قوله تعالى:﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾(الإسراء:١٥) .(٨٧)

ويرى الزجاج أنَّ المعنى أمرناهم بالطاعة ففسقوا، فإن قال قائل ألست تقول: أمرتُ زيداً فَضَرَبَ عمراً، فالمعنى أنَّك أمرته أن يضرب عمراً فضربه، فهذا اللفظ لا يدلُّ على غير الضرب وهو مثل قوله تعالى:﴿ أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا ﴾(الإسراء:١٦) فقد علم أنَّ المعصية مخالفة الأمر وكذلك الفسق مخالفة أمر الله جلّ ثناؤه.(٨٨)

وأما الوجه الثاني في الآية فهو: أن يكون قوله تعالى:﴿ أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا ﴾ من صفة القرية وصلتها، ولا يكون جواباً لقوله تعالى:﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ ﴾ ويكون تقدير الكلام:وإذا أردنا أن نُهلك قريةً من صفتها أنّا أمرنا مترفيها ففسقوا فيها، وتكون(إذا) على هذا الجواب لم يأت لها جواب ظاهر في الآية؛ للاستغناء عنه بما في الكلام من الدَّلالةِ عليه. ونظيرُ هذا قولُه تعالى في صفة الجنة:﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴾(الزمر:٧٣)، ولم يأت لـ(إذا) جوابٌ في طولِ الكلام للاستغناء

عنه. ويشهدُ أيضاً بصحة هذا الجواب قول الهُذَلِيّ:

حتّى إذا أسْلَكُوهُم في قُتَائِدَةٍ

شَلّاً كما تَطْرَدُ الجَمَّالَةُ الشُّرُدَا .[٨٩]

فحذف جواب إذا، ولم يأت به لأن هذا البيت آخر القصيدة .[٩٠]

ولم نجد أحداً من المفسرين ذهب هذا المذهب وضعّفه العكبري[٩١]. ولا ريبَّ أنَّ المرتضى يملك سعةً فكرية ولغوية قادته إلى ذكر وجوه نحوية كثيرة تحتملها آيات الذكر الحكيم ولم نجد هذا الوجه في كتب التفسير وكتب إعراب القرآن وكتب معاني القرآن بل انفرد في ذكره المرتضى(رحمه الله).

والوجه الثالث الذي ذكره المرتضى هو: أن يكون ذكر الإرادة في الآية مجازاً واتّساعاً وتنبيهاً على حال القوم وعاقبة أمرهم، وأنّهم متى أمروا فسقوا وخالفوا؛ وذِكر الإرادة يجري هاهنا مجرى قولهم: إذا أراد التاجر أن يفتقر أتته النوائب من كلّ وجهة، وجاءه الخسران من كلّ طريق؛ ومعلوم أنّ التاجر لم يرد في الحقيقة شيئاً، لكن لمّا كان المعلوم من حال هذا الخسران، ومن حال هذا الهلاك حسن هذا الكلام، واستعمل ذكر الإرادة لهذا الوجه.[٩٢] واختار الزمخشري هذا الوجه قال:(وَإِذا أَرَدْنا) وإذا دنا وقت إهلاك قوم ولم يبق من زمان إمهالهم إلا قليل،(أمرناهم فَفَسَقُوا) أي:أمرناهم بالفسق ففعلوا، والأمر مجاز؛ لأن حقيقة أمرهم بالفسق أن يقول لهم:افسقوا، وهذا لا يكون، ووجه المجاز أنه صب عليهم النعمة صباً، فجعلوها ذريعة إلى المعاصي، فكأنهم مأمورون بذلك لتسبب إيلاء النعمة فيه، وإنما خولهم إياها ليشكروا ويعملوا الخير، وطلب منهم إيثار الطاعة على المعصية فآثروا الفسوق، فلما فسقوا حق عليهم القول.[٩٣]

وأعترض أبو حيان على الزَّمَخْشَرِيُّ في تأويل هذه الآية وزعم أنّه ذهب هذا المذْهَب بسبب مذهبه الِاعْتِزَالي، واستبعَّد رأيه إذ قال:ما ارتكبهُ الزمخشري من المجاز وهو أَنَّ(أَمَرْنا مُتْرَفِيها) صبَبْنَا عليهم النِّعْمةَ صَبًّا فيبعدُ جِدًّا.[٩٤]

وذكر السيد المرتضى أنَّ في "قوله تعالى:﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾ المأمور به محذوف، وليس يجب أن يكون المأمور هو الفسق وإن وقع بعده الفسق؛ ويجري هذا مجرى قول القائل:(أمرته فعصى) و(دعوته فأبى). والمراد إنّني أمرته بالطاعة، ودعوته إلى الإجابة والقبول". [٩٥]

وذهب الزمخشري إلى "أنَّ حذفِ ما لا دليل عليه غير جائز، فكيف يحذف ما الدليل قائم على نقيضه، وذلك أن المأمور به إنّما حذف لأن فسقوا يدل عليه، وهو كلام مستفيض. يقال: أمرته فقام، وأمرته فقرأ لا يفهم منه إلا أن المأمور به قيام أو قراءة، ولو ذهبت تقدّر غيره فقد رمت من مخاطبك علم الغيب، ولا يلزم على هذا قولهم: أمرته فعصاني، أو فلم يمتثل أمري؛

لأنّ ذلك مناف للأمر مناقض له، ولا يكون ما يناقض الأمر مأموراً به...فكان المأمور به غير مدلول عليه ولا منوي، لأن من يتكلم بهذا الكلام فإنه لا ينوى لأمره مأموراً به".(٩٦)

نستشف من هذا أنَّ الزمخشري يُنكر تماما أن تأتي الأية المباركة على وجه الحقيقة وإنَّما جاءت على المجاز ووجه المجاز فيها أنَّ الله تعالى صبَّ عليهم النعمة صبًّا فجعلوها ذريعة إلى المعاصي واتبّاع الشهوات فكأنهم مأمورون بذلك لَتسبب إيلاء النعمة فيه وإنّما خوّلهم إيّاها يشكروا ويعملوا فيها الخير ويتمكنوا من الإحسان والبّر كما خلقهم أصحاء أقوياء، وأقدرهم على الخير والشرّ، وطلب منهم إيثار الطاعة على المعصية فآثروا الفسق، فلما فسقوا حق عليهم القول وهو كلمة العذاب فدمّرهم.(٩٧)

وردَّ أبو حيان رأي الزمخشري بقوله:"حذفُ الشَّيءِ تارةً يكونُ لدلالَةٍ مُوافقةٍ عليه، ومِنهُ ما مثَّلَ بِهِ –الزمخشري– في قولِهِ:أَمرتهُ فقامَ وأَمرتهُ فقراً، وتارةً يكُونُ لِدلالَةِ خلافِهِ أَو ضِدِّهِ أَو نقيضِهِ فمِنْ ذلِكَ قولُهُ تعالى:﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾(النحل:٨١) قالوا: الحَرَّ والبَردَ. وهذهِ الآيةُ مِنْ هذا القبيلِ يُستدلُّ على حذفِ النَّقيض بإثباتِ نَقيضِهِ، ودلَالَةُ النَّقيضِ على النَّقِيضِ كدلالَةِ النَّظِيرِ على النَّظيرِ".(٩٨)

وانتصر الزمخشري لرأيهِ مدافعًا عنه بقولِهِ: لو قلت إنَّ الدليل على أن المراد أمرناهم بالخير ففسقوا هو ثبوت العلم بأن الله لا يأمر بالفحشاء وإنما يأمر بالقصد والخير، فلا يصحّ ذلك؛ لأن قوله: (فَفَسَقُوا) يدافعه، فكأنك أظهرت شيئاً وأنت تدعى إضمار خلافه، فكان صرف الأمر إلى المجاز هو الوجه.(٩٩)

وأعترضَ الرازي على رأي الزمخشري بقولِهِ:" إِنَّ المَعصِيَةَ مُنافيةٌ لِلأَمرِ ومُناقِضَةٌ لَهُ، فكذلِكَ أَمرتُهُ فَفَسَقَ يَدُلُّ على أَنَّ المأمُورَ بِهِ شَيْءٌ غيرُ الفِسقِ؛ لِأَنَّ الفِسقَ عِبَارَةٌ عَنِ الْإِتيانِ بِضِدِّ المأمُورِ بِهِ فكونُهُ فِسقًا يُنَافِي كونَهُ مَأْمُورًا بِهِ،وكونَهَا مَعصِيَةً يُنَافِي كونها مأْمُورًا بِها، فوَجَبَ أَنْ يَدُلَّ هذا اللَّفْظُ على أَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ لَيْسَ بِفِسقٍ، وهذا الكَلَامُ فِي غايةِ الظُّهُورِ فَلَا أَدْرِي لم أَصَرَّ صَاحِبُ (الْكَشَّافِ) على قولِهِ؟".(١٠٠)

أما رابع الوجوه التي ذكرها السيد المرتضى فهو: أن تحمل الآية على التّقديم و التأخير؛ فيكون تلخيصها: إذا أمرنا مترفي قرية بالطاعة فعصوا واستحقّوا العقاب أردنا إهلاكهم، واستشهد لصحّة هذا التأويل بقوله تعالى:﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾(المائدة:٦)، والطهارة إنّما تجب قبل القيام إلى الصلاة.(١٠١)

وفي الختام نلحظ أنَّ المرتضى قد دأب في تفسيره إلى الأخذ باللغة بوصفها أصلاً يعتمد، فالتوسع في استعمال الألفاظ وتقليب الوجوه المختلفة التي تحتملها الآية هو من الأساليب الأساسية عنده في التوجيه الدلالي، إذ نجدهُ يحتج للمعاني التي يذكرها بآيات أخرى تشابهها في الحكم، وتقرّب معناها، أو بكلام العرب شعراً كان أم نثراً،أو بمباحث اللغة والنحو أو غيرها.[١٠٢]

الخاتمة:

بعد السير في رحاب كتاب الله(ﷻ)، وبذل الجهد في خدمتهِ، ظهرت لي بعض الثمار اليانعة والنتائج الحميدة:

لقد دلت عناية المرتضى الكبيرة بالقضايا النحوية في تفسيرهِ وإطلاعه الواسع على آراء العلماء على أنَّه كان نحوياً لا يقل شأناً عن المتخصصين في علم النحو، ونلحظ أنَّه استعان في تفسيره بالشعر، إذ طفق يغترف من ديوان العرب الشعري بما يتناسب وطبيعة المعالجة التي هو بصددها، فيبدو أنَّ اهتمام المرتضى بالشعر نابعة مِن معرفته غير القليلة بدقيق معانيه فضلاً عن سعة محفوظه منه، زد على ذلك الصلة القوية بين الدلالة القرآنية والدلالة الشعرية، لقد تفرَّد المرتضى في ذكر وجوه تحتملها الآية الكريمة لم يسبقه إليها المفسرون، فنلحظ أنَّهلا يقف عند الوجه الواحد بل يذكر جميع الوجوه التي تحتملها الآية الكريمة، فيُحَشِّد الوجوه التي تحتملها الآية المباركة ويحاول ترشيح ممكناتٍ تحتملها اللفظة وبإمكانها أن تنسجم مع السياق العام ثم يحاول تقليب كلِّ الدلالات المحتملة والتي تعكس عملية استنباط ذهني قائمٌ في ذهنه للوصول إلى المراد من النَّص.

الهوامش:

– ينظر: كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي: ٨/٨.

٢ – ينظر: لسان العرب: ٢٤٩/١١.

٣ – ينظر: تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهري: ٤٨/١٤.

٤ – ينظر: مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني: ٣١٦.

٥– التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني الحنفي(ت٨١٦هـ):١٣٩.

٦ – ينظر: القرائن الدلالية للمعنى في التعبير القرآني، عدوية عبد الجبار،(اطروحة دكتوراه):١١.

٧– معجم مقاييس اللغة، مادة (حمل):١٠٦/٢.

٨– الكتاب:٧٤/٤.

٩– التعريفات: ٢١.

١٠ – الكليات:٥٧.

١١– الاحتمال بسبب الوضع اللغوي(دراسة أصولية فقهية)، أشرف محمود بني كنانة والعبد خليل أبو عيد:١٧١.

١٢– ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري:٤٩٢/٢.

١٣– ينظر: المفصل في صنعة الإعراب:٢٤٣.

١٤– ينظر: أسرار العربية:٢٨.

١٥– ينظر: المصدر السابق: ٣١٥.

١٦– المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري:٣١٩/١.

١٧– شرح المفصل: ٩/٧.

١٨– الكتاب: ١٢/١.

١٩– النحو العربي:٣٤/٢.

٢٠– أسرار العربية: ٣١٦.

٢١– الفعل في نحو ابن هشام، د.عصام نور الدين:١٨٩، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٨/١.

٢٢– النحو العربي: ٣٥/٢.

٢٣– المصدر السابق: ٣٦/٢.

٢٤– نفائس التأويل: ٧٦/٣.

٢٥– معاني القرآن وإعرابه: ٣٢٨/٣.

٢٦– ديوانه:٣٣٣؛ والرواية فيه:

زجرتُ عليه حُرّةً أرحبيّةً وقد كان لونُ الليل مثل اليَرندَج.

الضمير يعود إلى الطريق في البيت قبله، والحرة: الكريمة، والأرحبية: منسوب إلى أرحب؛ وهو بطن من همدان تنسب إليه النجائب؛ لأنها من نسله. والأرندج واليرندج: السواد، يسود به الخف.

٢٧– ينظر: نفائس التأويل: ٧٧/٣.

٢٨– الجامع لأحكام القرآن: ١٠٢/١١.

٢٩– ينظر: المصدر السابق.

٣٠– ينظر: نفائس التأويل: ٧٧/٣.

٣١– نفائس التأويل: ٧٧/٣.

٣٢– ديوان جرير:٢٦٣.

٣٣– ينظر: نفائس التأويل: ٧٧/٣.

٣٤– البيت من قصيدة لقعنب بن ضمرة وأم صاحب أمه، وهو فى مختارات شعراء العرب، وهو مع بعض الأبيات فى الحماسة: ١٢/٤، والاقتضاب:٢٩٢، وشواهد المغني: ٣٢٦، وشواهد الكشاف: ١٤٣، ورواية البيت فى جميع المراجع:

منى وما سمعوا من صالح دفنوا ... وبعده: صم إذا سمعوا خيرا ذكرت به

وإن ذكرت..... أذنوا.

٣٥– من قصيدة طويلة فى ديوانه:٨٣٥.

٣٦– مجاز القرآن:٧/٢.

٣٧- ينظر: إعراب القرآن: ١١/٣.
٣٨- ينظر: البحر المحيط: ٢٥٨/٧.
٣٩- ينظر: الدلالة القرآنية عند الشريف المرتضى:٢٨٦.
٤٠- ينظر: الدر المصون: ٥٩٥/٧، وينظر: روح المعاني: ٤٠٧/٨.
٤١- ينظر: معاني القرآن: ٢٢٨/٣.
٤٢- نفائس التأويل:٤٣٩/٢.
٤٣- ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن: ٣٤٠/١٥.
٤٤- ينظر: تفسير القرآن العزيز: ٢٩٢/٢.
٤٥- تفسير القرآن: ٤٣٣/٢.
٤٦- ينظر: الكشاف: ٣٩٨/٢.
٤٧- نفائس التأويل:٤٣٩/٢.
٤٨- ينظر: المصدر السابق:٤٤٠/٢.
٤٩- ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن:٣٤٠/١٥.
٥٠- نفائس التأويل:٤٤٠/٢.
٥١- ينظر: الكشاف:٣٩٨/٢-٤٠٠.
٥٢- ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز:١٧٦/٣.
٥٣- نفائس التأويل: ٤٣٤/٢.
٥٤- ينظر: المصدر السابق:٢٩١/٢.
٥٥- المصدر السابق:٢٩٢/٢.
٥٦- المصدر السابق:٢٩٢/٢.
٥٧- تأويلات أهل السنة:٣٦٨/٤.
٥٨- نفائس التأويل: ٢٩٣/٢، وينظر: رسائل الشريف المرتضى:٩٥/٣.
٥٩- جامع البيان في تأويل القرآن:٣٢١/١٢.
٦٠- معاني القرآن واعرابه:٣٢٢.
٦١- تأويلات أهل السنة:٣٦٨/٤.
٦٢- ينظر: المعتمد في أصول الدين:١٧/٥.
٦٣- ينظر: الدر المصون:٢٦١/٥.
٦٤- نفائس التأويل:٢٩١/٢
٦٥- ينظر: المصدر السابق:٢٩٢/٢.
٦٦- المصدر السابق:١١٩/٢.
٦٧- المصدر السابق:٢٥١/٢.
٦٨- معاني القرآن:٣٢١/١.
٦٩- معاني القرآن واعرابه: ٣٢١/٢.
٧٠- التبيان في تأويل القرآن:٣٢١/١٢.
٧١- المصدر السابق:٣٢٢/١٢.
٧٢- تأويلات أهل السنة:٣٦٨/٤.
٧٣- ينظر: نفائس التأويل:٨٤/٣.
٧٤- لسان العرب، ابن منظور، باب الياء:٤٩٦٦.
٧٥- نفائس التأويل:٨٤/٣.
٧٦- المصدر السابق: ٨٤/٣.
٧٧- ينظر: المصدر السابق: ٨٤/٣.
٧٨- ينظر: تفسير القرآن: ٣٤٥/٣.
٧٩- ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز:٥٥/٤.
٨٠- نفائس التأويل:٨٥/٣.
٨١- المصدر السابق:٨٥/٣.
٨٢- ديوان الهذليين:١٤٤/٢. ورفوني سكنوني، وأصلها:(رفئوني)، بالهمز.
٨٣- ديوان أبي النجم العجلي:١٩٨.
٨٤- الأمالي:٣٣٩/١.
٨٥- نفائس التأويل:٨٥/٣.
٨٦- الدر المصون:٨٤/٨-٨٥.
٨٧- ينظر: نفائس التأويل:٢٨/٣.
٨٨- ينظر: معاني القرآن: ٢٣١/٣-٢٣٢.
٨٩- ديوان الهذليين:٤٢/٢.
٩٠- ينظر: نفائس التأويل:٢٩/٣.
٩١- ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٨١٦/٢.
٩٢- نفائس التأويل:٢٩/٣.

٩٣- ينظر: الكشاف:٦٥٤/٢.
٩٤- ينظر: البحر المحيط:٢٦/٧.
٩٥- نفائس التأويل:٢٨/٣.
٩٦- الكشاف:٦٥٤/٢.
٩٧- ينظر: المصدر السابق:٦٥٤/٢.
٩٨- البحر المحيط:٢٤/٧.
٩٩- ينظر: الكشاف:٦٥٤/٢.
١٠٠- مفاتيح الغيب:٣١٤/٢٠.
١٠٢- ينظر: نفائس التأويل:٣٠/٣.
١٠٣- ينظر: أمالي المرتضى دراسة في المنهج والنقد والتأويل:٢٨٢.

المصادر والمراجع:

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: الكتب المطبوعة:

١- الاحتمال بسبب الوضع اللغوي(دراسة أصولية فقهية)، أشرف محمود بني كنانة والعبد خليل أبو عيد، علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، المجلَّد ٣٦، العدد١، ٢٠٠٩م.
٢- أسرار العربية، عبد الرحمن محمد بن عبد الله ابن الأنباري، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط١، ١٩٩٧م.
٣- إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٤٢١ هـ.
٤- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البَطَلْيَوسي، تحقيق: الأستاذ مصطفى السقا – الدكتور حامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٦ م.
٥- أمالي المرتضى دراسة في المنهج والنقد والتأويل، ثائر عبد الزهرة لازم البصير، (أطروحة دكتوراه)، جامعة البصرة، ١٤٢٩هـ–٢٠٠٨م.
٦- أمالي المرتضى(غُرر الفوائد ودرر القلائد)، للشريف المرتضى علي بن الحسين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة الدكتور مروان العطية، دار احياء الكتب العربية،١٣٧٣هـ–١٩٥٤م.

٧- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،(د.ط)، (د.ت).
٨- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، تحقيق :صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت- لبنان، ١٤٢٠هـ.
٩- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، المحقق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د.ط)، (د.ت).
١٠- التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني الحنفي(ت٨١٦هـ)، تحقيق:محمد علي ابو العباس، ط١، القاهرة،٢٠١٣، دار الطلائع.
١١- تفسير الشريف المرتضى المسمى بـ(نفائس التأويل)، علي بن حسين بن موسى المعروف بالشريف المرتضى(ت٤٣٦هـ)،جمعه لجنة من العلماء والمحققين بإشراف مجتبى أحمد الموسوي، شركة الأعلمي للمطبوعات، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
١٢- تفسير القرآن العزيز ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد المري، الإلبيري المعروف بابن أبي زَمَنِين المالكي، تحقيق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة - محمد بن مصطفى الكنز، الناشر: الفاروق الحديثة، ط١، مصر_ القاهرة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .
١٣- تفسير القرطبي(الجامع لأحكام القرآن) ،أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، تحقيق :أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، ط٢، القاهرة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م.
١٤- تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي، المحقق: د. مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت- لبنان ، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
١٥- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور(ت٣٧٠هـ)، تحقيق:محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط١، ٢٠٠١م.
١٦- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري(ت٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر ، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
١٧- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق،(د.ت).
١٨- الدلالة القرآنية عند الشريف المرتضى(دراسة لغوية)، د.حامد كاظم عباس، (أطروحة دكتوراه)، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، العراق- بغداد، ٢٠٠٤م.
١٩- ديوان أبي النجم العجلي، الفضل بن قُدامة (ت١٣٠هـ)، جمعه وشرحه: د. محمد أديب عبد الواحد، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٢٠-ديوان الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة، تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
٢١-ديوان الهذليين، الشعراء الهذليون، ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، جمهورية مصر العربية – القاهرة ، ١٣٨٥ هـ – ١٩٦٥ م.
٢٢-ديوان جرير، جرير بن عطية، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م:٢٦٣، وديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط٣.
٢٣-ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق: حسن علي فاعور،الناشر: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
٢٤-رسائل الشريف المرتضى، علي بن الحسين الموسوي العلوي المعروف بالشريف المرتضى، منشورات دار القران الكريم – قم المقدسة، (د.ت).
٢٥-روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني المؤلف، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، تحقيق: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية ،ط١، بيروت، ١٤١٥هـ.
٢٦-شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، الخطيب التبريزي(ت٥٠٢هـ)،دار الكتب العلمية،١٩٧١م، بيروت-لبنان.
٢٧-شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت – لبنان، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.
٢٨-الفعل في نحو ابن هشام، د. عصام نور الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٩٧١م.
٢٩-القرائن الدلالية للمعنى في التعبير القرآني، عدوية عبد الجبار،(اطروحة دكتوراه)، جامعة بغداد، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٦م.
٣٠-الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط٣، القاهرة، ١٩٨٨م.
٣١-كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت١٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
٣٢-الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، دار الكتاب العربي، ط٣، بيروت، ١٤٠٧ هـ.
٣٣-الكليّات معجم في المصطلحات والفروق اللُّغويّة، أبو البقاء الكفوي، الناشر: مؤسسة الرّسالة، ط٢، بيروت، ١٩٩٣م.
٣٤-لسان العرب ، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري، دار صادر، ط٣، بيروت ، ١٤١٤ هـ.
٣٥-مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري، تحقيق: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجى، مصر- القاهرة ، ١٣٨١ هـ.
٣٦-المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (تفسير ابن عطية)،عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٣٧- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، تحقيق :أحمد يوسف النجاتي- محمد علي النجار- عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، ط١، مصر،(د.ت).

٣٨- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط١، بيروت، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٣٩- المعتمد في أصول الدين، القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الحنبلي البغدادي، تحقيق: د. وديع زيدان حدّاد، بحوث ودراسات أدارة معهد الآداب الشرقية، دار المشرق، بيروت-لبنان، ١٩٧٣م.

٤٠- معجم مقاييس اللُّغة، أحمد بن فارِس بن زكريّا، تحقيق: عبد السَّلام محمد هَارُون، اتحاد الكتاب العرب، ط١٤٢٣،١هـ- ٢٠٠٢م.

٤١- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، المحقق: د. مازن المبارك -محمد علي حمد الله، دار الفكر، ط٦، دمشق، ١٩٨٥م.

٤٢- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين ، دار إحياء التراث العربي، ط٣، بيروت، ١٤٢٠ هـ.

٤٣- مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، ط٤، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

٤٤- المفصل في صنعة الإعراب ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله ، المحقق: د.علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال، ط١، بيروت، ١٩٩٣م.

٤٥- النحو العربي، إبراهيم إبراهيم بركات، دار النشر للجامعات، ط١ ،١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

Members of the editorial board

Prof. Dr. Ashraf Muhammad Abdul Rahman ..... Editor

Prof. Dr. Sabah Abbas Anouz ..... Editor

Prof. Dr. Abdul Hussan Jalil Al-Ghalibi ..... Editor

Prof. Dr. Mahmmoud Ali Al-Rousan ..... Editor

Prof. Dr. Nuzhat Ibrahim Al-Sabri ..... Editor

Prof. Dr. Tahir Youssef Alwaeli ..... Editor

Prof. Dr. Mushtaq Bashir Al- Ghazali. ..... Editor

Prof. Dr. Amira Jabir Hashem ..... Editor

Prof. Dr. Mustafa Tho Al-Faqar Talab ..... Editor

English language correction	Arabic language correction
Prof. Dr. Abbas Hassan Jasim	Prof. Dr. Ali Abbas Al-Aaraji

Electronic Upload

Prof. Dr. Hyder Naji Habash

Mr. Ahmad Ali

Secretary Editor

Dr. Esraa Kareem Muhammad

Ministry of High Education and Scientific Research
Al-Kufa Univercity
Education College for Girls

ISSN 1993 – 5242

Journal of the College of Education for Girls for Humanities

Scientific Journal Issued by

College of Education for Girls University of Kufa

Editor

Prof. Dr.

Elham Mahmoud Kazem

Editorial Director

Professor Dr.

Mohammad Jawad Noureddine

Address: Rebuplic of Iraq –Najaf –P.O 199

No:35 – 18th Year :2024

(Editor) Mobile :07804729005

(Editorial Director) Mobile :07801273466

E-mail: Muhammad-Gawad@ yahoo.com

Technical Designing by
Muhammad Al- Khazraji Bureau
07800180450 - 07740175196
Iraq - Najaf

Journal of the College of Education

For Girls for Humanities

No. 35 – 18th year: 2024

Second Volume